

نظام إمد الرهانات والتداعيات

عمر بالهادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة تونس

إن المواكب للإصلاح الجديد في التعليم الجامعي الذي يعرف بنظام "إمد"، نسبة إلى الإجازة والماجستير والدكتوراه يصل إلى عدة استنتاجات هامة لا بد من التوقف عندها. وقبل أن نتناول بعض جوانب الإصلاح لا بد من تقديم لمحة وجيزة ومبسطة على نظام إمد لكي يتيسر في ما بعد إبداء بعض الملاحظات.

تقديم المنظومة

نظام إمد هو نظام مستوحى من النظام الأوروبي الذي تم إقراره ببولوني (Boulogne) سنة 1998 وهو نسبة إلى كلمة LMD التي ترمز إلى المستويات الأساسية الثلاثة للتعليم الجامعي: الإجازة والماجستير والدكتوراه (-Licence Master-Doctorat). ولا نفهم لماذا وقع تداول كلمة أمد (بالفتح) وليس إمد (بالكسر) نسبة إلى كلمة إجازة ؟ وقد حدد الإتحاد الأوروبي سنة 2010 كآخر موعد للانخراط في المنظومة الجديدة.

يندرج نظام إمد في أوروبا في إطار رهانات اقتصادية وعلمية وسياسية حيث تم الانطلاق من معاينة تراجع مكانة أوروبا على المستوى التكنولوجي والعلمي والاقتصادي مقارنة بالقطبين الأمريكي والياباني ومن ثم كانت فلسفة الإصلاح تتمثل أساسا في منافسة النظامين الأمريكي والياباني والحقاق بهما وتوسيع المجال ليشمل أوروبا وتمكين الطلبة من التحركية المتطلبة وتثمين مكاسبهم أينما حلوا والتخصص وتعديل التكوين الجامعي تدريجيا إن لزم الأمر عبر المعابر والمسارات (سواء للشغل أو للتكوين) وكذلك توحيد المنظومة الجامعية والشهادات مع إعطائها الحد الأقصى من الشفافية (اعتماد نظام

الأرصدة¹ – إسناد ملحق للشهادة يبين بوضوح طبيعة المعارف والمهارات المكتسبة من طرف الطالب) مع الأخذ بيد الطلبة في تكوينهم من خلال نظام المصاحبة البيداغوجية² (Tutoriat) والتركيز على التشغيلية هذا بالإضافة إلى إرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات والطلبة أنفسهم. كل هذا تم بصفة تدريجية مع تشريك مختلف الأطراف وهناك لجان عملت على بلورة هذا الإصلاح ورغم ذلك نجد إلى حد اليوم العديد من المآخذ لا تزال إلى الآن محل نقاش وبعض المشاكل التي لم يقع حلها. ولم يقع تعميم الإصلاح مثلا في فرنسا إلا خلال السنة 2006/2004 أي بعد 6 سنوات من القرار الأوروبي وإعداد النصوص القانونية الضابطة له سنة 2002 أي سنتين قبل التعميم.

أما في تونس فلئن كانت الفكرة موجودة من ذي قبل فإن القرار الرسمي وقع في جويلية 2005 على أن يتم الانتقال تدريجيا من المنظومة الحالية³ إلى نظام إمد على 3 دفعات خلال المدة 2007/2006-2008/2009 وهو نظام موحد مستوحى أساسا من المنظومة الأوروبية مع حذف بعض الجوانب منه⁴. ويتنزل هذا الإصلاح في إطار توجه عام لتوحيد النظم التعليمية الجامعية داخل البلد وفي العالم وتمكين الطلبة من تتمين شهاداتهم عالميا وخاصة أوروبا وضمان حظ أوفر للتشغيلية. فما هي إذن أهم المحطات للمنظومة الجديدة في تونس؟

ترتكز المنظومة على ثلاث محطات أساسية: الإجازة، الماجستير والدكتوراه تدوم كل منها 3- 2- 3 سنوات ومن هنا جاء النظام 8/5/3.

الإجازة

تدوم الإجازة ثلاث سنوات (6 سدايسيات) بعد البكالوريا في شكل مسارين مع إمكانية الانتقال بينهما في حدود 10 % في السنة الأولى. يعتمد نظام التقييم على المراقبة المستمرة⁵ أو النظام المزدوج⁶ :

¹ يتمثل نظام الأرصدة في اعتماد 30 رصيد لكل سداسي يقع توزيعهم على مختلف الوحدات وبموازاة مع الصوارب ومدة التدريس ويمكن تجميعها لدى المؤسسات الأخرى إذا تحصل عليها الطالب. فالإجازة تشتمل على 180 رصيد والماجستير على 120 رصيد.

² تتمثل المصاحبة البيداغوجية في التكوين في شكل فرق تقع متابعتهم بشكل مباشر من طرف أساتذ يعين للغرض مما يساعد الطالب على تخطي الصعوبات البيداغوجية ويتطلب موارد بشرية مرتفعة وتوفير المعدات المستلزمة من مكاتب وحواسيب وغيرها.

³ تعتمد المنظومة الحالية على أربعة أنظمة : 1- نظام الأستاذية (4 سنوات) – الماجستير (3 سدايسيات) – الدكتوراه (3 سنوات). 2- الشعب القصيرة التي تم بعثها في شكل الإجازة التطبيقية (3 سنوات). 3- نظام المعاهد التكنولوجية أو الشهادة الجامعية للتكنولوجيا (5 سدايسيات). 4- منظومة ثالثة تهم الطب والهندسة وتدوم 5 سنوات فما أكثر.

⁴ نجد مثلا مبدأ التنافسية بين الجامعات والمؤسسات ونظام المصاحبة البيداغوجية ووجود مسارات تخصصية داخل الإجازة مذكورة في الوثائق الأولى (التعليم العالي في تونس وأفق التحول إلى نظام إمد - وثيقة جويلية 2005 و 94 سؤال وجواب) في حين لا نجد لها أثرا في الوثيقة الإطارية الأخيرة.

⁵ تهم المراقبة المستمرة 2-3 من الوحدات و2-3 فروض حضورية في كل وحدة معنية، تقع المراقبة المستمرة بنسبة 90% في شكل فروض حضورية – 10 % صيغ أخرى

* الإجازة الأساسية التي تفضي إلى ماجستير البحث ثم الدكتوراه وتهم ثلث الموجهين مع نهاية أفق فترة الإصلاح.

* الإجازة التطبيقية وتؤدي إلى سوق الشغل مباشرة أو بعد الماجستير المهني وتهم ثلثي (3/2) الموجهين عند اكتمال عملية الإصلاح.

يشمل كل سداسي 5-6 وحدات تعليمية لمدة 14 أسبوع وبنسق لا يقل عن 25 ساعة. تنقسم الوحدات إلى أصناف : إجبارية (أساسية + أفقية) واختيارية:

- الوحدات الإجبارية : % 75 من الوحدات على الأقل وتنقسم إلى أساسية : % 75 وأفقية : % 25 (وحدات تكميلية مشتركة : إعلامية- انجليزية- حقوق الإنسان- لغات - ثقافة المؤسسة)

- الوحدات الاختيارية : % 25 وهي اختيارية بالنسبة للطالب وتمثل في نفس الوقت وحدات خصوصية المؤسسة.

الماجستير: تدوم الدراسة فيه 4 سداسيات وتضم ماجستير البحث (المتميزون في الإجازة الأساسية) والماجستير المهني (المتميزون في الإجازة التطبيقية والأساسية) الذي يعد الطلبة إلى سوق الشغل.

الدكتوراه : تكون الدراسة في شكل وحدات تدريس وبحث يدوم 3 سنوات ولا يصل إليها إلا حاملي ماجستير البحث.

سنقتصر هنا، في هذه المداخلة المقترضة، على بعض النقاط دون الدخول في التفاصيل والجزئيات التي لا يسمح بها المجال وهذه النقاط هي التالية :

- 1- عدم توفر النصوص القانونية المنظمة للإصلاح. 2- عدم تشريك الأطراف المعنية. 3- الارتجال والتسرع. 4- عدم تقويم التجارب السابقة. 5- إفراغ المشروع من روحه الأصلية. 6 - التدخل المتزايد للسلطة المركزية. 7- نقص التجهيزات والتنظيم وعدم توفير الشروط الكفيلة بنجاح المشروع. 8- بعض التبعات على التعليمين الأساسي والثانوي. 9- تعليم عال بنسقين.

1- غياب النصوص القانونية المنظمة

يلاحظ المتتبع للإصلاح عدم وجود النصوص القانونية المنظمة له في الوقت المناسب (أي عند انطلاق العملية) خاصة وأنه مع بداية هذه السنة نجد عددا هاما من المؤسسات الجامعية قد انخرطت في المنظومة الجديدة.

⁶ مراقبة مستمرة بنسبة 30% (منها 20% فروض حضورية) وامتحان نهائي يمثل 70%

هذه الظاهرة ليست بالجديدة، في الواقع، ونذكر هنا النظام الحالي للأستاذيات⁷. فنظام إمد وقع اعتماده مع بداية السنة الجامعية الحالية (2006-2007) في غياب لنصوص قانونية تنظمه، إذا ما استثنينا وثيقة عامة في شكل أسئلة وأجوبة (وصل عددها إلى 94) حول النظام الجديد تناولت أهم التساؤلات المطروحة في جويلية 2005 و مذكرة إيطارية في موفى أفريل 2006.

2- عدم تشريك الأطراف المعنية مباشرة بالإصلاح

يلاحظ المتابع للإصلاح عدم تشريك الأطراف المعنية بالمسألة وعدم استشارتها من خلال الهياكل الممثلة لها من مجالس علمية للمؤسسات والجامعات والنقابات⁸ إذا ما استثنينا بعض الاجتماعات الإخبارية التي نظمتها الوزارة بالأساتذة ورؤساء الأقسام والمؤسسات والتي تكتسي صبغة إعلامية - تحسيسية بحتة أضفى عليها الطرف الرسمي الطابع الاستشاري؟

خلافًا للإصلاحات السابقة، فقد وقع تغيب الأساتذة كليا في هذا الإصلاح واقتصرت العملية إلى حد الآن على اجتماعات نظمتها الوزارة لتقديم ما تم إقراره والنظر في كيفية التنفيذ والشروع في إعداد البرامج؟ فقد وقع تعيين اللجان القطاعية في موفى أفريل 2006 وتم توزيع المذكرة الإطارية لاعتمادهما في اجتماع إعلامي وطلب منها الشروع في العمل على أساسها بعد يومين فقط؟ واقتصر الاجتماع على تقديم المذكرة والإجابة عن بعض استفسارات الحضور.

3- الارتجال والتسرع

يمكننا تقدير مدة الإصلاح من خلال التجارب السابقة من 8 إلى 10 سنوات تقريبا وهي فترة لا يستهان بها تتطلب الإعداد المتأنى ولا تقبل التسرع. لكننا نلاحظ في الواقع أن فترة الإعداد محدودة جدا تكاد لا تذكر. فنظام إمد تم اعتماده رسميا في جويلية 2005⁹ على أن يتم ذلك في ثلاث دفعات إلى حدود 2008 وهو أفق تكون عنده كل المؤسسات قد انخرطت في النظام الجديد.

وطلب من المؤسسات التي تريد الانخراط في المنظومة خلال السنة الجامعية الحالية 2006-2007 أن تعبر عن ذلك قبل منتصف نوفمبر 2005 وان

⁷ فالنظام الحالي للأستاذيات مثلا، الذي انطلق مع مطلع السنة الجامعية 1998 وشهد تخرج أربع دفعات إلى حد اليوم (بالإضافة إلى الأربعة الحالية المتواجدة بالجامعة)، لا يستند على أي نص قانوني إذا ما استثنينا بعض المراسلات بين الوزارة والمؤسسات الجامعية.

⁸ نلاحظ أن استشارة الأساتذة تراجعت بشكل ملفت للانتباه من إصلاح إلى آخر حتى أصبحت منعدمة تماما ويمثل نظامي الماجستير الحالي وإمد قمة هذه الظاهرة.

⁹ ولو أن الفكرة موجودة قبل هذا التاريخ كتوجه عام للمنظومة الجامعية وتكونت لجان داخل الوزارة عملت على بلورة المشروع.

تقدم مشاريعها قبل منتصف شهر فيفري 2006. كل ذلك تم اعتمادا على وثيقة تعريفية وتحسيسية فحسب اتخذت شكل 94 سؤال وجواب مستوحاة من المنظومة الأوروبية¹⁰.

وقد عبرت عدة مؤسسات عن نيتها لاعتماد نظام إمد خلال السنة الحالية¹¹ وكونت عدة أقسام لجانا لإعداد مشاريعها. كل ذلك تم اعتمادا على المنظومة الأوروبية والعديد منا ذهب يجمع الوثائق شرقا وغربا ليستوحي منها أو لينقلها برمتها انطلاقا من التجارب الموجودة بالاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا نظرا لعامل اللغة، أمام غياب فلسفة محلية واضحة وعملية تقييمية ونصوص تضبط التوجهات العامة نابعة من حاجياتنا و تستجيب لتطلعاتنا.

هذا التسرع¹² رافقه غياب المرجعية الفكرية والحضارية والسياسية لعملية الإصلاح هذه. فبينما عملت اللجان في الأقسام والمؤسسات على المرجعيات التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي من تنافسية بين الجامعات والمؤسسات والمسالك التخصصية والمسارات المشخصة حدثت المفاجئة في أواخر أفريل عندما دعي العديد منا إلى اجتماع اللجان القطاعية لمنظومة إمد ووزعت الوثيقة الإطارية التي سيقع اعتمادها في أعمالها بعد يومين فقط واجتمعت هذه اللجان في فترة وجيزة لم تتجاوز 15 يوما في شكل جلسات ماراطونية سخرت لها كل الطاقات لإنجاحها نظرا لقرب موعد الامتحانات وكذلك موعد نشر دليل التوجيه الجامعي لحاملي البكالوريا الجدد 2006.

هذه الوثيقة الإطارية تحمل في الواقع كل الأجوبة حتى الدقيقة منها وما على اللجان إلا اعتمادها (عدد وطبيعة الوحدات - كيفية التقييم...). فأصبحت بذلك مثلا الشهادات وطنية في محتواها بنسبة 75% وحذفت المسالك التخصصية ... وعملت اللجان في ظروف أقل ما يقال فيها أنها مضنية واكتفت جلها بإعداد شبكة الوحدات والضوارب والأرصدة ومدة وشكل الامتحانات دون تحديد دقيق لمحتوى المسائل المبرمجة أو إعداد ملحقات الشهادات التي نجدها في المذكرة ومن شأنها أن تعرف بطبيعة الدراسة بدقة وتبرز المهارات والمعارف المكتسبة من طرف المجاز.

لا ننسى أن الإتحاد الأوروبي أنطلق في التفكير والإعداد لهذه التجربة منذ 1998 وتم سنة 2005 تعميم التجربة مثلا في فرنسا (أي 6 أو 7 سنوات بعد

¹⁰ عدة جوانب ذكرت في هذه الوثيقة تم التخلي عنها تماما في الوثيقة الإطارية في أفريل 2006 مثل نظام المصاحبة البيداغوجية أو المسارات التخصصية والمسالك التكوينية

¹¹ بلغ عدد المؤسسات التي عبرت عن رغبتها في الانخراط خلال السنة الحالية ما يقارب 120 مؤسسة بصفة شاملة أو جزئية مما حدا بالوزارة إلى طلب التريث خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة؟

¹² هذا لا يعني أنه لم يقع قبل ذلك تدارس المسألة في الإدارة والوزارة.

إقرارها). كما حدد الإتحاد الأوروبي سنة 2010 كآخر أجل للدول الأوروبية للانخراط في الإصلاح، أي مدة 12 سنة. فلما نتسرع نحن بهذا الشكل : 4 أشهر للتفكير (جويلية - نوفمبر 2005) و 3 سنوات للتعميم (2006/2007 - 2008/2007) لكي نكون في سنة 2009 قد سبقنا عدة أقطار أوروبية ؟

4- عدم تقويم التجربة السابقة

لقد تم إدخال الإصلاح دون القيام بعملية تقويم النظام الحالي تقف عند السلبيات لتحذ منها والإيجابيات لتدعمها¹³. فلا دروس تستخلص ولا تجارب تحفظ ولا نقاشات تقام... كل ما في الأمر اجتماعات إخبارية يتم فيها إعلام الحضور بما تم اتخاذه من قرارات والإجابة عما يخالج بعض النفوس وتوضيح ما غاب عن أذهان الأساتذة من غائبة وفلسفة الإصلاح. فالأساتذة تحولوا، بحكم تواتر الإصلاحات وتشعبها، إلى أدوات تنفيذ لا غير تقتصر مهمتهم على تحديد البرامج وطبيعة المسائل والضوارب والامتحانات لا غير.

5- إفراغ المشروع من روحه الأصلية

كان منطلق الإتحاد الأوروبي في اعتماد منظومة إمد نابعا من تقييم مكانة أوروبا على مستوى التعليم الجامعي والبحث العلمي التي تراجعت بصفة ملفتة للانتباه في العقود الأخيرة مقارنة بالقطبين الأمريكي والياباني في إطار تنافسي يسعى إلى كسب الرهان العلمي. وجاء المشروع متكاملا شكلا ومضمونا رغم الصعوبات في التطبيق لم تأتي عليها عدة سنوات من التفكير والنقاشات والندوات والجلسات (إمكانية التخصص - تغيير المسار التعليمي عبر معايير - نظام المصاحبة البيداغوجية Tutoriat - تحركية في كامل أرجاء أوروبا...).

ما هي منطلقاتنا في هذا الباب وما هي رهاناتنا ؟ أم هي مجرد محاكاة لا تتعدى المستوى الشكلي وتبقي في مستوى الأسماء وفترات الدراسة (8/5/3) ونظام الامتحانات ونظام الأرصدة...؟

هل أن العملية تقتصر على نظام زمني 8/5/3 وتحديد المسائل والضوارب والأرصدة لتصبح بذلك مسألة تقنية بحتة تختزل في عملية المعادلات لتمكين الطلبة التونسيين من تثمين مكتسباتهم التكوينية وتسهيل تحركيتهم (mobilité)

¹³ ليس هذا بجديد في الواقع لأن جل التجارب السابقة لم يقع تقييمها بصفة جدية وعلمية وتنازلت الإصلاحات الواحد تلو الآخر دون تقييم أو استخلاص الدروس.

داخل القطر وخارجه وتمكينهم من تشغيلية أكبر، أم أن العملية أعمق من ذلك وترقى إلى مستوى الرهان الحضاري ومكانتنا في زمن العولمة؟

فيقدر ما كانت الإصلاحات السابقة ترمي إلى التميز ولو بدرجة محدودة عن النظام الأوروبي وأساسا الفرنسي منه (تعويض الإجازة بالأستاذية، شهادة الكفاءة في البحث - شهادة البحث المعمق...) فإن نظام إمد يعكس نوعا من التبعية الجديدة، هذه المرة تجاه أوروبا كمجموعة وليس فرنسا فقط؟ فليكن في توسيع الحلقة هامش من الحرية والمرونة تجاه الإتحاد الأوروبي بالخصوص وفرصة للقيام بإصلاح جذري يعكس تطلعاتنا وينبع من حاجياتنا ويتلائم، في نفس الوقت، مع التوجه العالمي لتوحيد المنظومة الجامعية.

فهل تكمن العملية في اعتماد نظام عالمي موحد للتكوين الجامعي (رغم الاختلافات بين كندا والولايات المتحدة وأوروبا) وفي توحيد الشهادات داخليا؟ وهل تكمن الغاية في تمكين الطلبة من التحركية وتثمين مكتسباتهم في الداخل والخارج؟ وهل أن الهدف هو التشغيلية داخل البلاد وخارجها؟ لماذا لا يقع استغلال هذه الفرصة لإرساء منظومة تستجيب لطموحاتنا وتأخذ بعين الاعتبار الضغوطات من خلال التروي والتقويم والتفكير وإعداد منظومة تتماشى مع النظام العام إمد. و ما ضر لو أخذنا سنتين أو ثلاث للتفكير في كل متطلبات وأبعاد هذا الإصلاح ومختلف جوانبه وتبعاته وندخل في حدود 2010 مع الدفعة الأخيرة من البلدان الأوروبية؟

6- التدخل المتزايد للسلطة المركزية

المتتبع لمختلف الإصلاحات يلاحظ تدخلا متزايدا للسلطة المركزية في تحديد البرامج ولو بنسبة محدودة وقد تم إدخال بعض المسائل في النظام الحالي للاستاذية مثل الانجليزية والإعلامية وحقوق الإنسان واللغات رغم معارضة المجالس العلمية لعدة مؤسسات.

لا أحد يشك في أهمية الانجليزية أو الفرنسية أو الإعلامية أو حقوق الإنسان لكن ليست بهذه الطريقة التي أصبحت فيها بعض المسائل لا علاقة لها لا بالاختصاص ولا بالواقع المعيش. فالعملية أعمق وترتبط بالأسس التكوينية في التعليم الثانوي وبالممارسة اليومية. فبالإضافة إلى الرباعية الحالية أضيفت مسألة جديدة في الوحدات الأفقية وتتمثل في ثقافة المؤسسة؟

إن التطور الكمي للتعليم الجامعي (عدد الطلبة - عدد المؤسسات - تعدد الشعب...) جعل الوزارة ربما تميل، منذ مدة وأكثر من ذي قبل، إلى التوحيد والإنفراد بالرأي والتدخل في دقائق الأمور: فنظام إمد الموجود في المذكرة الإطارية يكاد يكون شبكة جاهزة وما بقي إلا ملء الفراغات والخانات كل واختصاصه.

7- نقص التجهيزات والتنظيم

رغم التعهدات والتطمينات التي تكون دائما في الموعد مع بداية كل إصلاح من حيث التجهيزات (القاعات - المباني - المخابر - الحواسيب - الأنترنات - التجهيزات البيداغوجية - البرمجيات...) والإمكانيات البشرية والمالية واللوجستية فإننا نلاحظ تأخرها عند التنفيذ ونقصا فادحا عند الشروع في الإصلاح بشكل يحول غالبا دون الوصول إلى الأهداف المرسومة رغم نزاهتها وواقعيتها وتواضعها أحيانا.

فالمذكرة تتحدث عن مدة دراسة لا تقل عن 14 أسبوع بنسق يتجاوز 26 ساعة أسبوعيا تعتمد على نظام المراقبة المستمرة وتنبني على لجان بيداغوجية على مستوى الجامعة ولجان التكوين على مستوى المؤسسة تواكب الإصلاح وتتابع العملية عن كثب في الوقت الذي شرعت فيه هذه السنة ما يقارب الخمسين (50) مؤسسة في اعتماد نظام إمد.

كما أن الوثيقة الإطارية تنص على ملحق الشهادة الذي يحدد بدقة مواصفات التكوين ومحتوى الوحدات المدرسة. فهل يمكن إعداد الملحق، بصفة بعدية، بعد أن تجتهد كل مؤسسة وكل أستاذ في تحديد محتويات المسائل ومضمون الدروس ولو تم تحديد المسائل من طرف اللجان القطاعية؟

8- التبعات التربوية

يمكن الاكتفاء هنا بفكرتين اثنتين فحسب خاصة وان التجربة لا تزال في بدايتها وان بعض القرارات لم تتوضح بعد وان المجال ربما لا يسمح بذلك :

* هناك قرار أتخذ بغلق ديار المعلمين وانتداب المعلمين من ضمن حاملي الإجازة مما يطرح عدة إشكالات على مستوى المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من حيث تخصص المكونين من عدمه وتبعاته على تكوين التلاميذ.

* أما بالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي فهناك تفكير، وقد يكون هناك ربما قرار أتخذ بعد، في اتجاه انتداب الأساتذة من بين

حاملية السنة الأولى من الماجستير وهو ما يطرح إشكالا آخر يتمثل في مشكلة الدرجة بين الدرجتين. فإذا كانت الإجازة تهدف إلى تكوين عام وأساسي في الاختصاص فإن شهادة الماجستير تمثل منطقيا بداية التخصص الدقيق من شأنه أن يمكن الناجحين من إعداد رسائل البحث فكيف الملائمة بين المؤهلات العامة والشروع في التخصص الدقيق أحيانا وما هي الإضافة المرتقبة لسنة تخصص بالنسبة للمكونين؟ ثم هل يتم الانتداب من ماجستير البحث أو الماجستير المهني؟

9- تعليم عال بنسقين

في النهاية يمكن أن نشير إلى إشكالية أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تم ذكرها وتتمثل في وجود تعليم عال بنسقين وهي ظاهرة موجودة لكن منظومة إمد في شكلها الحالي تكرسها وتعززها. فنلاحظ مثلا أن الإصلاح لم لا يتحدث إلى حد الآن عن الدراسات الطبية والهندسية وبعض المدارس العليا المختصة (ونجد نفس الشيء في فرنسا مثلا خلافا لبعض البلدان الأخرى كألمانيا التي تتماشى منظوماتها أكثر مع إمد).

فإذا كانت الأهداف تكمن في الرفع من مستوى التكوين والتحركية والتممين والتشغيلية في الداخل والخارج فهل يعني ذلك أن هذه التخصصات بعيدة عن المشاكل المطروحة أو يجب أن نتقرب حتى نرى كيف تصرف الإتحاد الأوروبي وبعد ذلك نسلك على منواله؟

ومع اكتمال الإصلاح، تكون الإجازة الأساسية تشمل ثلث الطلبة في حين أن الإجازة التطبيقية ستستقطب الثلثين وهو تمشي يطرح إشكال تعديل المسارات في غياب توفر معابر خلال الإجازة أو الماجستير ويحكم على العديد من المتميزين عدم التدرج إلى أعلى المستويات.

الخاتمة

نعتقد أنه لا مفر من الإصلاح ولا مناص التعديل المتواصل لكل منظومة جامعية الذين يحتمهما تطور المجتمع المحلي من جهة ومتطلبات المحيط العالمي من جهة ثانية. فلا يمكن مثلا أن نسلّم من جهة باتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2008 بما في ذلك فتح الحدود ونرفض في المقابل توحيد المنظومة الجامعية مع أوروبا؟ لكن العملية لا يمكن أن تتم بهذه الطريقة وبهذه السرعة.

فالمهم أن توفر الوسائل الكفيلة بإنجاح الإصلاح من ذلك تأمين تحركية الطلبة داخل القطر أولاً وخارجه ثانياً باتخاذ كل التدابير المستوجبة من إعادة النظر في التوجيه الجامعي وسياسة المنح والسكن لضمان هذه التحركية داخليا والعمل لدى الإتحاد الأوروبي لتمكين الطلبة التونسيين من التنقل بسهولة للدراسة والشغل ومن بين ذلك أيضا تدعيم اللغات في التعليم الثانوي مما يجعل الطالب قادرا على متابعة تعليمه الجامعي دون تعثر بالإضافة إلى تنويع المسالك الكبرى للباكلوريا مع ضمان المعابر الكفيلة بتعديلها عند الاقتضاء.

والأهم في كل إصلاح هي الرهانات واستخلاص الدروس من التجارب السابقة والموازية وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتجهيزات الضرورية وأن نأخذ المدة الكافية الكفيلة بتقويم الراهن لإعداد المستقبل بكل وضوح وتروي وواقعية وعقلانية بشكل يوفق بين الغايات والوسائل لكي لا نقع في نفس المزالق وهي عديدة ولا نعيد الماضي في شكل جديد فالزمن لا يرحم ولا يعذر من يعلم ومن لا يعلم. كل ذلك يتطلب تشريك الأطراف المعنية من أساتذة وطلبة وإدارة، وبذلك فقط نضمن النجاح لجامعتنا وطلبتنا وبلدنا ولأجيال المستقبل.

تونس في 05 أكتوبر 2006

منظومة إمد

